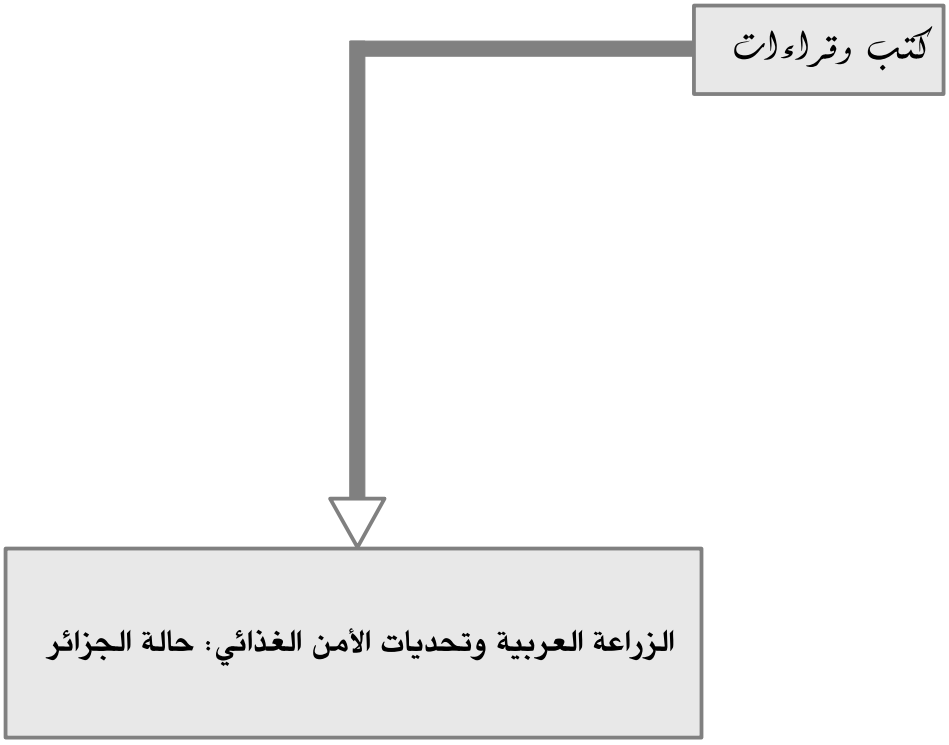
كتب وقراءات
الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر

فوزية غربي

الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠). ٣٦٧ ص.

محمد سمير مصطفى

يضم الكتاب مقدمة تقع في أربع صفحات، وسبعة فصول تقع في ثلاثمئة وست صفحات، تعالج موضوعاً إشكالياً هو قدرة الزراعة العربية في مختلف أقطار الوطن العربي على تحقيق هدف الأمن الغذائي، مع التركيز على الجزائر، وذلك للإجابة عن سؤال محوري هو تحديد موقع هذا القطر العربي بين طرفي الاكتفاء الذاتي والاعتماد على العالم الخارجي، للوفاء باحتياجات السكان الغذائية أو مدى قدرتها على توفير حالة من الأمن الغذائي التي وضعت لها خطة في الفصل السابع من الكتاب.

استعراض الكتاب

١ ـ الفصل الأول: الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة: مقاربة نظرية

تتقدم الدراسة مباشرة في الفصل الأول نحو استعراض نظري لقضية الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة، فيعرض في المبحث الأول مقاربة نظرية لموضوع الأمن الغذائي، ثم يمضي لمناقشة المبرّرات العلمية والعملية لبحث الموضوع الذي تتضح أهميته في أن توفير الغذاء للسكان يكتسب أهمية حيوية تتعلق بتوفير الغذاء الكافي والمتوازن الذي يقي السكان سوء التغذية، ويجنّبهم تدهور القدرات البدنية والعقلية، ويدفع الدولة، في حالة عجز قطاع الزراعة والغذاء الوطني عن تحقيق ذلك، إلى الاعتماد على العالم الخارجي بكل سلبياته.

في هذا الفصل، تقوم الباحثة بتفكيك المصطلحات: الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي والغذاء الآمن (Safe Food) والتبعية الغذائية، والفجوة الغذائية، والفجوة التغذوية، وتعريف السياسة الزراعية واستعراض تاريخي لمصطلح «التنمية المستدامة»، ومصطلح «التنمية الزراعية المستدامة» الذي لم يتضح فيه الفرق بين أهدافها وأهداف سياسة التنمية الزراعية بعامة.

٢ ـ الفصل الثاني: الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية (مع إشارة خاصة إلى الجزائر)

يناقش الفصل الثاني في المبحث الأول السمات البنائية للإنتاج الزراعي في الدول النامية والعربية، وبعدها يناقش أهمية الزراعة في الاقتصادات الوطنية للدول النامية، وفيها يتضح أن ٥٠ ـ ٨٠ بالمئة من سكان الدول النامية يعملون في الزراعة، ثم يناقش الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية. وفي المبحث الثاني يعرض أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر. وفي المبحث الثالث يناقش أسباب تخلّف القطاع الزراعي في الدول النامية والعربية، ويعالج وسائل تطويره في رؤوس أقلام تحت عنوان: «يجب العمل على»، وذلك في تسع نقاط لا تحمل أهدافاً، ولا آليات، ولا إجراءات. ثم يعود بعد ذلك في المبحث الرابع إلى مناقشة واقع الإنتاج الزراعي في الدول النامية والعربية التي كان من الواجب التركيز فيها على الدول العربية، مع إشارة خاصة إلى الجزائر.

٣ ـ الفصل الثالث: السياسات الزراعية في البلدان العربية عموماً وفي الجزائر خصوصاً

يعرض هذا الفصل للسياسات الزراعية في الدول العربية، وفي الجزائر، في أربعة مباحث. يناقش المبحث الأول أهمية السياسة الزراعية وأدواتها. ثم ينتقل المبحث الثاني إلى مضامين السياسات الزراعية وأهدافها، ثم يناقش المبحث الثالث السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق، ثم يناقشها في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات. وفي المبحث الرابع من الفصل عرضٌ بشكل شديد الاختزال لأهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات، وبرنامج التكيف الهيكلي الذي شهده عقد التسعينيات.

٤ ـ الفصل الرابع: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

يعالج الفصل الرابع الموضوع من خلال مبحثين: المبحث الأول، واقع الإنتاج النباتي، وتطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب (القمح والشعير). ويمضي التحليل على النهج نفسه مع مجموعة البقول (الفول والحمص والجلبانة)، وكذلك ما يسمّيه المحاصيل الصناعية، مثل الطماطم والتبغ ومجموعة الخضر والفواكه. ويعالج المبحث الثاني واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر الذي يضم نحو ٢٢ مليون رأس في عام ٢٠٠١، ويعرض إنتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، ومن التحليل يتضح أن الإنتاج الحيواني يسهم بنحو ٥٠ بالمئة من الناتج الإجمالي الزراعي بفعل زيادة إنتاج الدواجن. وبعد ذلك يعرض الفصل لديناميات الإنتاج السمكي وإنتاج البيض والحليب والعسل.

ما نفتقده في هذا الفصل هو إثبات أبرز معوقات الإنتاج الحيواني في الجزائر، مثل مقارنة التركيب الوراثي لسلالات البقر والأغنام الجزائرية بمثيلاتها صاحبة الإدرار العالمي، ومدى كفاية المراعي والأعلاف،

وبخاصة في سنوات الجفاف، وأوضاع التسويق والتصنيع والرعاية البيطرية. أما بالنسبة إلى الإنتاج، فتوزيعه على مناطق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض والبحيرات الداخلية، ومشاكل الإنتاج السمكي وكفايته للاستهلاك، حيث إن بروفيل الفصل لا يقدم صورة كافية عن مشاكله وتحدياته.

٥ ـ الفصل الخامس: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية

يناقش الفصل الخامس التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية، بحسبان أنها حلقة الوصل بين جانبي الإنتاج والاستهلاك على الصعيد الخارجي، إلى جانب الأسواق الداخلية على الصعيد الداخلي. ويناقش في المبحث الأول حركة التجارة البينية العربية في مجال الغذاء، ونسبة الاعتماد على استيراد الأغذية من الخارج لأهم السلع الغذائية، وأهمها الحبوب والسكر والزيوت، ويسرد قائمة لمؤشرات الأمن الغذائي.

وبعد ذلك يتحدث التحليل في المبحث الثاني عن أوضاع التجارة الخارجية وتنظيمها في الجزائر قبل التسعينيات وبعد التسعينيات من القرن العشرين. ويورد المبحث الثالث تحليلاً لوضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية. ويناقش المبحث الرابع الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي، ومؤشرات التبعية الغذائية في الجزائر.

٦ ـ الفصل السادس: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

يحلل هذا الفصل مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر، ويصنّفها إلى:

أ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية (الأرض: نوعيتها وطبيعتها وتجزئتها) وموارد المياه.

ب ـ مشاكل ومعوقات تكنولوجية (مستلزمات الإنتاج الزراعي: الأسمدة والبذور والمكائن)، ومشاكل البحث الزراعي.

ج ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والتنظيمية والمادية.

د ـ مشاكل ومعوقات عامة (غياب التكامل الزراعي الصناعي، وإدماج الاعتبارات السياسية واعتبارات أخرى).

والواقع أن الباحثة، بعد أن استعرضت أوضاع الزراعة العربية والجزائرية ومشاكلها وتحدياتها، حاولت مخلصة أن تقدم حلولاً لهذه المشاكل، في الفصل السابع، وأن تقترح سبل تعظيم العائد من الموارد الزراعية المستقلة، وكيف يمكن رفع إنتاجية الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مع اقتراح الأدوات الفعالة في استقلال الزراعة الجزائرية (نموذجاً) من أجل التنمية. وكان من الممكن إدماج قضايا الإصلاح المؤسسي والتنمية الزراعية ■